S/PV.8405

الأمـم المتحـدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤٠٥**

الاثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1838642 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالصينية*): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): في الأيام الأخيرة، شهدنا تصعيداً خطيراً آخر للعنف في غزة، هدد بإشعال نزاع مسلح له عواقب وخيمة على مليونين من الفلسطينيين الفقراء – وهم أناس يعيشون تحت سيطرة حماس، وقد تحملوا وطأة ثلاث حروب وإجراءات إغلاق إسرائيلية خانقة. وقد حذر الأمين العام من أن نشوب حرب جديدة في غزة سيؤدي إلى مأساة أخرى لا تطاق، وحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وعملت أنا وفريقي بشكل وثيق مع مصر وجميع الأطراف المعنية لضمان العودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٤. ولحسن الحظ، فقد أمكن الآن استعادة الهدوء ولكن الحالة محفوفة بالمخاطر. ويجب علينا جميعا العمل من أجل كفالة الحفاظ على هذا الهدوء.

وشهدت الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بعضا من أشرس تبادلات لإطلاق النار منذ نزاع غزة عام ٢٠١٤. وأشعل شرارة ذلك التصعيد عملية قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي داخل قطاع غزة وقُتل فيها أحد القادة المحليين لكتائب القسام التابعة لحماس وستة فلسطينيين آخرين. كما قُتل أحد ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي وأصيب آخر بجروح في حادث. وفي اليومين التاليين، أطلق مسلحون من غزة نحو ٤٥٠ صاروخاً وقذيفة هاون على إسرائيل، بما في ذلك على مدن عسقلان وسديروت ونتيفوت، مما أسفر عن مقتل مدني فلسطيني وإصابة مدني إسرائيلي بجروح بالغة. كما أصيب جندي من جيش الدفاع بجروح بالغة في هجوم بقذيفة موجهة مضادة للدبابات استهدف حافلة تقل أفرادا عسكريين في بلدة كفار عزة. ورد الجيش الإسرائيلي بدوره بسلسلة من الغارات الجوية على ١٦٠ هدفاً للمسلحين، بما في ذلك محطة تلفزيون تابعة لحركة حماس وفندق، مما أسفر عن مقتل سبعة فلسطينيين. وقد حدد الجيش الإسرائيلي هوية أربعة منهم على الأقل بوصفهم أعضاء في جماعات مسلحة.

وتؤكد هشاشة الحالة على الحاجة الملحة إلى إدخال تغيير جوهري على الديناميات على أرض الواقع، بما يكفل معالجة المسائل السياسية الأساسية. فلا يمكن ارتهان مليوني فلسطيني لأغراض التباهي السياسي وسياسات حافة الهاوية. إن حياتهم مهمة وهم يستحقون قيادة حقيقية تعالج المشاكل الحقيقية في غزة.

وجاء اندلاع أحدث موجات العنف في الوقت الذي كثفت فيه الأمم المتحدة وشركاؤها الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الأزمات الإنسانية والاقتصادية المتفاقمة في غزة، وبشكل أهم، لإفساح المجال أمام الجهود الجارية التي تقودها مصر لتعزيز المصالحة الفلسطينية الداخلية. وهذا أمر ضروري لإنهاء الاحتلال وحل النزاعات السياسية الأوسع نطاقا.

وقد تم بالفعل إحراز تقدم كبير في تنفيذ مجموعة تدخلات عاجلة أقرتها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية

المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في اجتماعها الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الأمم المتحدة توريد ورصد إيصال الوقود المموّل من جهات مانحة إلى محطة الكهرباء في غزة. وأدى ذلك إلى أطول فترة من إمدادات الكهرباء منذ آذار/مارس ٢٠١٧ - وذلك لمدة لا تقل عن ١١ ساعة في اليوم. وأكرر الإعراب عن خالص امتنان الأمم المتحدة لحكومة دولة قطر على التمويل السخي في هذا الصدد.

وكان الأثر فوريا. فقد زادت إمدادات المياه وتراجع خطر فيضان مياه الصرف الصحي، وأصبحت المستشفيات أقل اعتمادا على المولدات الكهربائية غير المستقرة وأعيدت إضاءة مصابيح الشوارع وأمكن للأطفال الدراسة واللعب، كما توفر للأسر المزيد من السيولة المالية لتلبية احتياجاتهم اليومية. ومع ذلك، فإن هذه التحسينات مؤقتة. فهي توفر الإغاثة التي تمس الحاجة إليها، ولكنها لا تجدي كثيرا في عكس مسار المشاكل الهيكلية الطويلة الأمد التي تؤثر على غزة، بفعل سنوات من الإغلاق الخانق وسيطرة حماس.

كما يجب التسريع بتنفيذ التدخلات الإنسانية العاجلة الأخرى في غزة. وسأواصل أنا وفريقي العمل مع الحكومة الفلسطينية والجهات المانحة والشركاء في الميدان لدعم العديد من المبادرات. وهي تشمل إيجاد حل دائم لمشاكل الصحة والكهرباء في غزة، وزيادة إمدادات مياه الشرب والإمدادات الطبية وخدمات معالجة مياه الصرف الصحي. وينبغي أن يجري هذا جنبا إلى جنب مع بذل جهود متضافرة لإنقاذ الاقتصاد من خلال برنامج النقد لقاء العمل وغيره من تدابير الطوارئ.

ومع ذلك، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل وحده عبء معالجة المشاكل في غزة. إذ تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الأطراف ذاتها. فالوقت ينفد فيما يتعلق بالمصالحة بين الفلسطينيين. وأحث جميع الأطراف الفلسطينية على عدم إضاعة الوقت والدخول في حوار بجدية لتحقيق تقدم ملموس في الأشهر الستة المقبلة. ويصبّ هذا في مصلحة الشعب الفلسطيني. وهو يصب في مصلحة السلام. ويتوقف نجاح الجهود الدولية في غزة على استعداد الأطراف لمواجهة العقبات الحتمية وتحمل العواقب السياسية الداخلية ومواصلة الالتزام بعملية المصالحة على المدى الطويل. وإخفاق أي طرف يعني إخفاق الجميع.

ويجب على حماس والجماعات المسلحة أن توقف جميع الاستفزازات والهجمات. ويجب على إسرائيل أن تحسّن بقدر كبير التنقل وعبور البضائع والأشخاص من غزة وإليها كخطوة نحو رفع إجراءات الإغلاق، تماشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب على السلطة الفلسطينية تعزيز مشاركتها في غزة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية.

وفي حوادث وقعت سابقا، قبل التصعيد الذي جرى مؤخرا يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية ٣٤ صاروخا باتجاه إسرائيل. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي باستهداف ٩٥ موقعا عسكريا لحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في قطاع غزة. وتضرر مستشفى يقع بالقرب من أحد هذه الأهداف، وكذلك عدة منازل في مدينة غزة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات الإسرائيلية هجوما وقتلت ثلاثة أطفال فلسطينيين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عاما في جنوب قطاع غزة، حيث قالت إنهم كانوا يضعون أجهزة متفجرة يدوية الصنع بمحاذاة السياج الأمني - وهو ادعاء دحضه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وشهد اليوم التالي احتجاجات شارك فيها حوالي ٣٠٠٠ فلسطيني حيث قُتل فلسطيني واحد وأصيب ١٥ آخرون بالذخيرة الحية التي أطلقتها القوات الإسرائيلية.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين. وأدعو السلطات إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة الفتاكة،

إلا كملاذ أخير. وأحث أيضا حماس وغيرها من المقاتلين الفلسطينيين على إنهاء الإطلاق العشوائي للصواريخ على جنوب إسرائيل ووقف جميع أعمال العنف بالقرب من السياج، بما في ذلك محاولات خرقه.

وإجمالا في الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٣١ فلسطينيا في غزة، من بينهم أربعة أطفال. وقتل جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية خلال عملية ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي غضون ذلك، وفي الضفة الغربية المحتلة، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أربعة فلسطينيين. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني في مدينة الخليل وأردته قتيلا بعد أن أفيد بأنه طعن جنديا إسرائيليا وأصابه بجراح. وأُبلغ عن وقوع ثلاث محاولات أخرى ضد المدنيين الإسرائيليين أو أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من مستوطنتي كريات أربع وكفار أدوميم في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي القدس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني عمره ٢١ عاما وأردته قتيلا أثناء الاشتباكات التي وقعت في أعقاب عملية تفتيش عن الأسلحة كانت تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية بالقرب من طوباس في شمال الضفة الغربية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وفي سياق اشتباكات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين بالقرب من رام الله، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني عمره ٣٣ عاما وأردته قتيلا وألحقت إصابات بتسعة آخرين؛ وفي وقت لاحق توفي فلسطيني آخر عمره ٢٨ عاما متأثرا بجراحه في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا يزال النشاط الاستيطاني الإسرائيلي مستمرا، مما يؤدي إلى تآكل مقومات بقاء الدولة الفلسطينية المقبلة. وأكرر التأكيد على أن جميع أنشطة الاستيطان غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام إحلال السلام، ويجب وقفها فورا.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت السلطات الإسرائيلية خطتين لإنشاء ٢٦٤ وحدة سكنية في مستوطنة راموت في القدس الشرقية. ويستمر أيضا هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، مع هدم السلطات لإجمالي ٣١ مبنى أو الاستيلاء عليها، بحجة عدم وجود تصاريح البناء التي يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها في المنطقة جيم الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية وفي القدس الشرقية. ونتيجة لذلك، تم تشريد حوالي ٢٥ شخصا، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتضررت سبل كسب الرزق لـ ٢٠٠ شخص آخر.

وفي هذا الأثناء، وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت السلطات الإسرائيلية محكمة العدل العليا بقرارها القاضي بهدم مخفر أمامي غير قانوني يضم نحو اثنتي عشرة أسرة إسرائيلية كان قد أنشئ في الأشهر الأخيرة في قاعدة عسكرية مهجورة في غور الأردن. إنني أرحب بإعلان السلطات الإسرائيلية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر إرجاء هدم خان الأحمر/أبو الحلو ونكرر دعوة المجتمع الدولي إلى إلغاء خطط هدم ذلك التجمع وجميع التجمعات الأخرى التي تواجه ضغوطا مماثلة.

وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية دورته الثلاثين في رام الله. وأكد المجلس المركزي، في بيانه الختامي، على القرارات التي اتخذت مؤخرا بتعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى أن تعترف الأخيرة بدولة فلسطين، على أساس حدود ٤ حزيران/يونية ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن إنهاء التنسيق الأمني بجميع أشكاله وفك الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل. وأُنشئت لجنة متابعة برئاسة الرئيس محمود عباس لمناقشة تنفيذ تلك القرارات.

إن المجلس سينظر في الحالة في لبنان هذا الأسبوع. وفيما نتكلم، لا تزال الجهات السياسية الفاعلة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. ويعوق التأخير قدرة لبنان على معالجة المسائل الضرورية لاستقراره، بما في ذلك الاقتصاد.

ومرة أخرى نناشد جميع أصحاب المصلحة منح الأولوية للمصالح الوطنية والتوصل على وجه السرعة إلى اتفاق يحافظ على استقرار لبنان وقدرته على الوفاء بالتزاماته الدولية.

وفي الختام، أود أن أوضح نقطتين هامتين.

أولا، فيما يتعلق بغزة، من الأهمية الحيوية بمكان أن يعمل جميع أصحاب المصلحة من أجل تهدئة الحالة الآخذة في التدهور واغتنام الفرصة السانحة حاليا لتشجيع مبادرات إنسانية واقتصادية ملحة، تمشيا مع استنتاجات لجنة الاتصال المخصصة. كما أود أن أؤكد مجددا على أهمية استمرار الدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأن نعرب عن امتناننا لدولة الكويت على سرعة سداد تبرعها للوكالة بمبلغ ٤٢ مليون دولار.

وعلى الفصائل الفلسطينية أن تغتنم الفرصة للمشاركة بجدية في الجهود التي تقودها مصر لإعادة غزة إلى سيطرة الحكومة الفلسطينية الشرعية. ويجب علينا نحن في المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعنا لدعم تلك الجهود. ويجب على إسرائيل أيضا أن تدرك أن غزة على وشك الانفجار، ومن أجل الحيلولة دون مثل ذلك الانفجار، يجب أيضا أن يرى السكان إعادة حياتهم إلى مجراها الطبيعي، ومن أجل ذلك يلزم تخفيف عمليات الإغلاق وفي نهاية المطاف رفعها.

ولا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي والسماح بتزايد ترسيخ الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الشعب الفلسطيني يطالب قيادته بأن تعيد توحيد غزة والضفة الغربية بصورة نهائية، وبالنهوض بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بشكل سلمي وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على أساس قرارات الأمم المتحدة. وذلك هو ما يرغب فيه الشعب؛ وذلك هو ما يستحقه.

ثانيا، وفيما يتعلق بجهود السلام الواسعة، من الضروري أن نمنع المزيد من انهيار الأسس التي يجب أن تدعم أي اتفاق في المستقبل. ويجب أن نواصل باستمرار مقاومة ترسيخ الاحتلال العسكري وتآكل توافق الآراء الدولي على قضايا الوضع النهائي. ومعا، يجب علينا أن نعمل بعزم ويقظة على تهيئة بيئة مواتية لعودة المفاوضات التي من شأنها إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، تمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق). ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما صارما بالنهوض بجميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام الإسرائيلي – الفلسطيني الدائم، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية. إن البيانات التي يقدمها بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني دائما تفصيلية ومدروسة جيدا. ولكن، كما ذكرنا، فإن الإحاطات الإعلامية التي يقدمها السيد ملادينوف، بوصفها دراسة استقصائية عن الأخطار التي تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط، بحكم ولايتها، ناقصة للغاية. ومع أن المجلس يبقى مركزا على النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، فإنه يتجاهل النزاعات البالغة الخطورة الأخرى في الشرق الأوسط.

ووصل أحد تلك النزاعات في الأشهر الأخيرة إلى أعتاب أوروبا والولايات المتحدة – وذلك هو استمرار وجود أدلة على ازدياد النشاط الإرهابي الدولي للنظام الإيراني. إن عمليات الاغتيال الإيرانية للمعارضين السياسيين قديمة قدم الجمهورية الإسلامية نفسها. وفي حين لا يزال الدبلوماسيون الأمريكيون

محتجزين رهائن على يد الثوار الإسلاميين في سفارة الولايات المتحدة في طهران، بدأ عملاء إيران ووكلاؤها حملة للاغتيال السياسي في أوروبا وشمال أفريقيا وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط.

إن السلوك الإيراني الخبيث لا يستهدف بلدا واحدا بمفرده؛ إنه يستهدفنا جميعا. لقد شهدنا ذلك على نحو أعمق من أي وقت مضى خلال الأشهر الماضية، حيث شجبت عدة بلدان أوروبية علنا محاولات إيرانية لقتل منشقين على أرض هذه الدول. ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمها السيد ملادينوف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، كشف المسؤولون الدانمركيون مخططا لوكلاء المخابرات الإيرانية لاغتيال ثلاثة منشقين إيرانيين منفيين على الأرض الدانمركية. واعتقلت الحكومة الدانمركية قاتلا تابعا للنظام الإيراني في النرويج في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. واستشاط المسؤولون الدانمركيون غضبا، وهم محقون في ذلك. وكان المخطط الإيراني لانتهاك سيادة الدانمرك سافرا لدرجة أن أحد الدبلوماسيين الدانمركيين قارن المخطط بمحاولة روسيا تسميم سكريبال وابنته على الأرض البريطانية في وقت سابق هذا العام.

ولكن الدانمرك ليس البلد الوحيد الذي استهدفه النظام. فقد وردت الادعاءات الدانمركية بعد فترة قصيرة لا تتجاوز أياما من اتهام الحكومة الفرنسية للاستخبارات الإيرانية بالتخطيط لشن هجوم بالقنابل على تجمع للمعارضة الإيرانية في باريس في حزيران/يونيه. وفي ذلك المخطط، اعتقل زوج بلجيكي وزوجته الإيرانية المنشأ، إلى جانب دبلوماسي إيراني رفيع المستوى في النمسا. وقدم الدبلوماسي التوجيهات والمتفجرات لفريق الزوج والزوجة لكي يقصف بالقنابل تجمع المعارضة الإيرانية، الذي كان يضم مواطنين من الولايات المتحدة. وألقي القبض على الثلاثة جميعا. وبطبيعة الحال، يأتي كل ذلك عقب هجوم مدعوم من إيران على قنصلية الولايات المتحدة في البصرة، بعد أشهر من انتهاكات النظام الإيراني للسيادة الوطنية العراقية.

وتعكس تلك المحاولات لقتل المعارضين السياسيين على الأراضي الأجنبية الطابع الحقيقي للنظام الإيراني. وتمثل تلك الهجمات على وجه التحديد نوع السلوك الذي أدى بالولايات المتحدة إلى إعادة فرض الجزاءات على إيران في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان ذلك أكبر إجراء في التاريخ تتخذه الولايات المتحدة لفرض الجزاءات على إيران. إن حكومة بلدنا خلصت منذ فترة طويلة إلى استنتاج مفاده أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به إذا أُريد أن تكون هناك أية فرصة لحث الحكومة الإيرانية على العودة إلى مجتمع الدول السلمية والملتزمة بالقانون.

وشهدنا الإرث المأساوي للاسترضاء من قبل. وقد أنشئ المجلس، من نواح عديدة، للوقوف في وجه هذه الاستراتيجية الدبلوماسية الفاشلة. وأثبت القائمون على نظام الحكم في طهران أنهم نفس المجموعة من القتلة العنيفين والشرسين الذين كانوا على رأس السلطة في الثمانينات من القرن الماضي. ويجد حلفاؤنا الأوروبيون أدلة متزايدة على ذلك في الساحات الأمامية لمنازلهم. ويجب علينا أن نوحد جهودنا لوقف هذا السلوك قبل أن يطال المزيد من الأبرياء في جميع أنحاء العالم.

ومن باب الإنصاف للسيد ملادينوف، فإن إحاطته الإعلامية بشأن الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط في هذا الشهر تطرقت إلى أعمال العنف الحالية في غزة، ولكن يجانبه الصواب عندما يدعو كلا الجانبين إلى ضبط النفس. نعم، لقد شنت إسرائيل غارات جوية على مواقع عسكرية ومستودعات أسلحة وأصول استخباراتية في غزة، ولكنها فعلت ذلك ردا على إطلاق أكثر من ٤٠٠ صاروخ وقذيفة هاون بصورة عشوائية من غزة على إسرائيل. وقد استُهدفت الأحياء السكنية. وسقطت قذيفة مضادة للدبابات على حافلة. واضطرت العائلات للاحتماء في المخابئ الواقية من القنابل، هربا من القصف.

وحتى إذا قبل الحاضرون تذرع حماس بحجة أنها أطلقت قذائفها ردا على عملية سرية إسرائيلية، فإنه لا يمكن إنكار حقيقة أن المقاتلين في غزة استهدفوا المدنيين ردا على ذلك. وكان ما فعلوه ليس من قبيل ما تفعله دولة تمارس حق الدفاع عن النفس، ولكنه تصرف جماعة إرهابية تبحث عن ذريعة لقتل المدنيين. كما لا يمكن إنكار حقيقة أن الجماعة المسؤولة عن الهجمات الصاروخية، حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، هي جماعة تحظى بدعم إيراني. إن حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية الإرهابية ليست سوى وكيل إرهابي آخر، توعز إليه إيران لتأجيج العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. وهذه الحقائق الغائبة في غاية الأهمية. والحقيقة هي أنه لا يوجد سوى جانب واحد يشن هجمات عشوائية؛ جانب واحد يستهدف المدنيين؛ جانب واحد يستخدم أسلوب الترويع لتحقيق أهدافه.

ولكني سأختتم كلامي بالاتفاق مع السيد ملادينوف في نقطة واحدة. إذ يجب على الطرفين العمل لحل النزاع في الشرق الأوسط. ولا يمكن لأي طرف الحصول على كل ما يريده. ويجب على الطرفين القبول بحلول توافقية، ولا يمكن الشروع في البحث عن توافق إلا بعد إجراء تقييم واضح ونزيه وكامل للحقائق على أرض الواقع. ومن دون ذلك، فإن هذه المناقشة الشهرية مآلها الفشل في بلوغ هدفها المتمثل في المساعدة على تحقيق السلام.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على الإحاطة المؤلمة التي قدمها، والتي تأتي متسقة تماما مع ما يردده العديد منا مرارا وتكرارا في هذه القاعة من أن الوضع في قطاع غزة لا يزال على حافة نزاع مدمر محتمل آخر.

هناك إجماع دولي على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة وعلى أهمية دورها في منع نشوب حرب عالمية ثالثة، خاصة بعد ما تكبدته البشرية من خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات خلال الحربين العالميتين. وفي حين نجدد التزامنا بدعم الآليات المتعددة الأطراف بوجه الضغوط التي تتعرض لها مؤخرا، نؤيد في هذا السياق إشارة الأمين العام إلى أن الطريقة التي تعامل مجلس الأمن بها مع عملية السلام في الشرق الأوسط قد ساهمت في فقدان ثقة الشعوب بإمكانية وقدرة المجتمع الدولي على تقديم الحلول، لا سيما وأن ميثاق الأمم المتحدة يمنح المجلس سلطة ومسؤولية خاصة للتعامل مع مثل هذه الأزمات وهو ما أفسح المجال لتمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في خرق القوانين الدولية وتجاهل قرارات مجلس الأمن دون عقاب أو مساءلة.

تقدمنا، يوم الثلاثاء الماضي بشكل مشترك مع وفد بوليفيا، بطلب عقد جلسة تحت بند ''مسائل أخرى''، نتيجة لما آلت إليه الأوضاع على الأرض من تصعيد خطير يوازي حدته ما وقع في حرب عام ٢٠١٤ بسبب توغل القوات الخاصة الإسرائيلية بشكل سافر، ودون أي مراعاة لسلامة المدنيين، داخل قطاع غزة لمسافة ثلاثة كيلومترات بنية ارتكاب جريمة تتنافى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، أدت إلى مقتل ١٤ شخصا. ولم تتوقف إسرائيل عند ذلك الحد. فبعد بدئها دوامة العنف يوم الأحد، قامت بشن غارات جوية واسعة النطاق على مدى يومين كاملين ضد مناطق مختلفة في قطاع غزة، أدت إلى مقتل الفلسطينيين المدنيين العزل، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية.

هذا النهج الإسرائيلي ليس جديدا على أحد، وإن إمعان إسرائيل في استهداف المدنيين في قطاع غزة لم يبدأ يوم الأحد ولن ينتهي يوم الثلاثاء، إذ إنه مستمر وللأسف بشكل متصاعد وواضح، حيث تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ شهر آذار/مارس وإلى يومنا هذا استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة وبشكل عشوائي واستهداف المتظاهرين المدنيين بالنيران الحية حيث استشهد ما مجموعه ٢٢٨ من بينهم ٤١ طفلا. وفاق

إجمالي عدد المصابين ٠٠٠ ٢٤ شخص، أصيب منهم عدد كبير بعاهات دائمة منذ بداية مسيرات العودة الكبرى، والتي تُعتبر جميعها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونجدد هنا إدانتنا لاستهداف المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف وفي أي مكان وفي أي وقت، ونحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كامل المسؤولية عن أعمال العنف والتصعيد، ونطالب مجلس الأمن بإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لا سيما القرارين ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٩٠٤ (١٩٩٤)، القاضيين بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة. حيث لم يكن بإمكان إسرائيل التمادي في تصرفاتها مثلما شاهدناه خلال الأيام الماضية من ممارسات استفزازية ضد الشعب الفلسطيني لو كان للمجلس وقفة جادة تثنيها عن تلك التدابير. ونؤكد مرة أخرى أهمية أن يكون للمجلس دور مكمل لجهود الأمم المتحدة التي يقودها السيد ملادينوف. ونثمن عاليا دوره، إلى جانب دور مصر، في وقف الأعمال العدائية. ونتمنى أن تثمر تلك الجهود عن استدامة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في قطاع غزة.

من المؤسف أن الوضع الأمني الخطير الذي يواجهه المدنيون في قطاع غزة ليس وحده ما يهدد سلامتهم وأمنهم، لأن دخول الحصار المفروض على القطاع عامه الحادي عشر أدى إلى تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي والأمني والسياسي. وتبلور ذلك بوضوح في التحذيرات التي أطلقها السيد نيكولاي ملادينوف من أن الحالة في غزة آخذة إلى الانفجار بعد أن أصبح نصف سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر، وفي مطالبته للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة هذا الوضع المنهار. وتتحمل إسرائيل المسؤولية القانونية والمادية عن الجرائم التي ترتكبها، ونطالبها برفع الحصار الجائر الذي تفرضه على القطاع والذي أدى إلى هذا التدهور الخطير وغير المسبوق في الأوضاع الإنسانية والمعيشية للمدنيين الفلسطينيين. وندعو المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لرفع حصارها عن القطاع وفتح المعابر التي تسيطر عليها.

تواصل إسرائيل، للأسف الشديد، انتهاكاتها للمواقع الدينية في القدس الشرقية حيث وصل استفزازها لحد تنظيم جولتين يوميا يقوم من خلالهما الجنود الإسرائيليون المدججون بالسلاح بحماية المستوطنين اليهود في اقتحام ساحات المسجد الأقصى وإقامة الشعائر الدينية هناك. كما قامت القوات الإسرائيلية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي بضرب واعتقال كهنة أقباط عند مدخل كنيسة القيامة في القدس الشرقية. ونجدد هنا رفضنا وإدانتنا لكافة تلك الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المقدسة، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانيا ومكانيا وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه.

قدمنا يوم الأربعاء الماضي تبرع دولة الكويت الإضافي البالغ ٤٢ مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) إلى السيد بيتر مولريان، مدير مكتب تمثيل الأونروا في نيويورك، ليصل إجمالي ما قدمته دولة الكويت للوكالة هذا العام إلى ٥٠ مليون دولار لتمكينها من تقديم خدماتها الأساسية في مناطق عملياتها لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني من الأزمات والمحن التي يواجهها، لا سيما الإنسانية والاقتصادية، ولضمان كرامة ٥,٣ مليون لاجئ وعدم خذلان ما يفوق ٠٠٠ ٥٠٠ طالب وطالبة من اللاجئين الفلسطينيين.

في الختام، نؤكد موقفنا المبدئي والثابت والداعي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي تقوم على انسحاب

إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدود ٤ من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وتتضامن دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا بالكامل مع الشعب الفلسطيني وتحيي صموده وتدعم نضاله المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي للحصول على كامل حقوقه السياسية المشروعة وحقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد فان أوستروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وعلى جهوده الدؤوبة وجهود فريقه، التي يبذلانها أحيانا في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

سأتناول اليوم ثلاث نقاط: أولا، الحالة في غزة؛ ثانيا، التطورات في الضفة الغربية؛: وثالثا، الطريق قدما.

أولا، فيما يتعلق بغزة، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء اندلا ع أعمال العنف التي شهدناها في بداية الأسبوع الماضي. ونرحب بجهود الأمم المتحدة ومصر وغيرها التي أدت إلى اتفاق لاستعادة الهدوء. ومن مسؤولية للطرفين الآن الحفاظ على هذا الهدوء النسبي. ويجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب عليها الامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى التصعيد، ويعرض أرواح المدنيين للخطر ويعرض للخطر الجهود الأخيرة الرامية إلى الحد من التوترات والتوصل إلى هدنة طويلة الأجل. ونؤكد من جديد أنه يجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. ونحن ندين إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي، ونؤكد من جديد على أن إسرائيل يجب عليها ضمان أن تكون جميع استجاباتها متناسبة وضرورية في جميع الأوقات، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

لقد قيل مرات عديدة إن التصعيد الأخير لا يمكن رؤيته في معزل عن الأحداث الأخرى، ويذكرنا فقط بأن هناك حاجة للتوصل إلى حل مستدام للحالة في غزة، كما قال السيد ملادينوف. ويجب تحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة أيضا إلى فتح المعابر وتخفيف القيود على حركة البضائع والأشخاص من وإلى غزة، مع مراعاة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. ولا نزال ندعم بشكل كامل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ونيكولاي ملادينوف لتحسين الحالة في غزة. ونرحب بالتحسن الأخير في إمدادات الكهرباء.

ولا تزال مملكة هولندا ملتزمة بالقيام بدورها. وأود أن أعطي ثلاثة أمثلة: أولا؛ قدمنا مساهمة إضافية بقيمة ٦ ملايين يورو لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لهذا العام؛ ثانياً، استثمارنا المستمر في مشروع الغاز من أجل غزة ؛ وثالثاً، من خلال اجتماعاتنا الثلاثية حول المياه والطاقة والمعابر. كما يتضمن الحل المستدام الحاجة إلى تحقيق المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية، التي ينبغي أن تؤدي إلى عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة.

وتتعلق نقطتي الثانية بالتطورات في الضفة الغربية. إن التوترات المتزايدة والزيادة في حوادث العنف في الضفة الغربية التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح على الجانبين، تثير قلقاً بالغاً. وتعليق هدم بيوت تجمع خان الأحمر تطور إيجابي. ومع ذلك، يجب سحب خطة الهدم بشكل نهائي حتى لا تشكل تهديدا لحل الدولتين. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء الإعلان عن مستوطنات جديدة في القدس الشرقية وفي الخليل. ونؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل انتهاكا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة بشأن الطريق إلى الأمام. إن الحالة الراهنة تذكير مؤلم بعدم إحراز التقدم في عملية السلام. ومع ذلك، فإن الهدف الذي نتفق عليه جميعا هو إنهاءالنزاع. وهناك حاجة الآن إلى اتخاذ خطوات إيجابية لكي تعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات واستئناف عملية سلام حقيقية تفضي إلى

حل قائم على وجود دولتين، استنادا إلى المعايير المعروفة جيدا. وهذا هو السبيل الوحيد لإيجاد حل مستدام يحقق تطلعات كلا الجانبين.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية والتزامه المتواصل يوما بعد يوم، وأن أؤكد مجددا دعم فرنسا له.

إن كل يوم يمر يعيد تأكيد ما ندينه بانتظام في المجلس وهو: الوضع الراهن الزائف الذي نشهده والذي يخفي في الواقع التدهور اليومي للحالة، التي قد تتحول في أي وقت إلى أزمة مفتوحة، كما شاهدنا خلال الأيام الأخيرة في غزة. وسأركز اليوم على وجه الخصوص على غزة، التي أصبحت مرة أخرى على حافة الهاوية، من خلال إبراز ثلاثة عناصر رئيسية.

أولاً، بين ١١ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قطاع غزة على وشك الانزلاق إلى نزاع مميت جديد، على غرار ما شهده القطاع ثلاث مرات خلال العقد الماضي. وبالنظر إلى العواقب المحتملة لنزاع جديد على السكان المعنيين، فإننا ننضم إلى الأمين العام في دعوة جميع الأطراف إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس. وفي سياق متوتر بشكل خاص، نشدد أيضا على ضرورة تجنب أي مبادرة أو عمل من المرجح أن يؤدي إلى التصعيد.

وبين ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت ما يناهز ٥٠٠ قذيفة اتجاه الأراضي الإسرائيلية في أقل من ٢٤ ساعة. ويجب التنديد بوقوع العديد من الضحايا. إن شدة هذه الضربات لم يسبق لها مثيل، حتى خلال نزاع عام ٢٠١٤. لقد استنكرنا بأشد العبارات إطلاق الصواريخ من قبل حماس وغيرها من الجماعات المسلحة على الأراضي الإسرائيلية.

ويتعين أن تستمر عملية العودة إلى الهدوء التي نراها منذ ما يقرب من أسبوع، على أساس الترتيبات الأمنية لعام ٢٠١٤ من أجل منع حدوث دورة جديدة من العنف، سيكون المدنيون ضحاياها الأساسيين مرة أخرى. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود مصر والمنسق الخاص للأمم المتحدة. وينبغي الإشادة بضبط النفس الذي شهدناه منذ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب أن يستمر، بغض النظر عن التكلفة السياسية لكل جانب.

ثانياً، تمثل أحدث ذروة للتوترات، وهي الثالثة منذ الصيف والأخطر، جزءا من سياق الانهيار الإنساني والركود السياسي في قطاع غزة. ووقعت منذ أكثر من ستة أشهر، سلسلة من أحداث العنف في غزة على خلفية أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل من الخطورة. إن عدد الاحتجاجات التي حدثت والمستمرة على طول جدار الفصل كبيرة للغاية: فقد قتل ١٧٠ فلسطينيا ونحو ٦ ٠٠٠ شخص منذ ٣٠ آذار/مارس في سياق التجمعات التي يغذيها يأس السكان. وقد أدانت فرنسا الاستخدام غير المتكافئ والعشوائي للقوة ودعت إسرائيل إلى احترام حق الفلسطينيين في التظاهر سلميا، فضلا عن التزامها بحماية المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي. كما استنكرنا التلاعب باحتجاجات حركة حماس والجماعات المسلحة الأخرى.

ومن أجل إعطاء الأمل فورا لشعب غزة، يجب علينا أولاً معالجة حالة الطوارئ الإنسانية. وتسهم جهود المنسق الخاص وجميع وكالات الأمم المتحدة في تحسين الحالة الإنسانية بسرعة كبيرة في خضم هذه الاستجابة. ويجب على جميع الجهات الفاعلة تنسيق جهودها لتحقيق هذه الغاية. وفي نهاية المطاف، فإن رفع الحصار فقط، مصحوبًا بالضمانات الأمنية الضرورية لإسرائيل، سيتيح تلبية احتياجات السكان.

وأخيرا، لا يمكن التوصل إلى حل دائم للأزمة في غزة بدون إبرام اتفاق مصالحة يمكّن السلطة الفلسطينية من استعادة جميع اختصاصاتها في الإقليم.

ونحن نؤيد ذلك الهدف في إطار الجهود التي تبذلها مصر والمنسق الخاص. وندعو جميع الأطراف إلى استئناف الحوار

من أجل استئناف عملية المصالحة بين الفلسطينيين، كامتداد للاتفاق الذي تم التوصل إليه في القاهرة قبل عام.

ولنتذكر أيضا أن غزة ليست إقليما قائما بذاته، ولا يمكن فصلها عن القضية الفلسطينية ككل. فلن يكون هناك سلام دائم في المنطقة من دون التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وفلسطين، ولا اتفاق إسرائيلي – فلسطيني قابل للبقاء من دون إقامة دولة فلسطينية، ولا يمكن إقامة دولة فلسطينية بدون اتفاق يسمح بالوحدة بين غزة والضفة الغربية تحت إشراف السلطة الفلسطينية الشرعية.

إن مجلس الأمن لم يكن قادرا على الإطلاق، نظرا للحالة حالة في غزة منذ آذار/مارس الماضي، على التحدث بصوت واحد. وذلك الصمت الذي يصم الآذان يزداد فهمه صعوبة كل يوم بالنسبة لسكان المنطقة، كما هو الحال بالنسبة للعالم الذي يراقبنا.

وأود أن أتوسع في ملاحظاتي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ككل. فبعد خمسة وعشرين عاما على توقيع اتفاقات أوسلو و ٣٠ عاما على إعلان الجزائر، نجد أنفسنا على مقربة من نقطة اللاعودة. ويتهدد وعد الدولتين بالتلاشي من أمام أعيننا، كما السراب في الصحراء. إن ذلك الوعد يتدهور على الأرض، بسبب المستوطنات والتجزؤ السياسي والإقليمي للفلسطينيين. بل إنه يتلاشى من أذهاننا كذلك، في غياب أفق سياسي. وجيلا بعد جيل، يتغلب اليأس والقدرية على الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين يعيشون في عالمين متوازيين ولا يتحدثان إلى بعضها البعض. وبناء على ذلك، لا يمكن للديناميات إلا أن تكون سلبية.

ولذلك، لا بد من التوصل إلى حل، فليس هناك بديل واقعي قابل للاستدامة غير حل الدولتين. وسيعني الواقع الإقليمي الفريد، الذي يتبلور أمام أعيننا، أن يتخلى الفلسطينيون في نهاية المطاف عن طموحاتهم الوطنية، وأن يتخلى الإسرائيليون عن مشروعهم الديمقراطي. ولذلك من الضروري أن يسد الفراغ السياسي الحالي. ولكنني أود أن أذكر أصدقائنا الأمريكيين، كما قال رئيس الجمهورية للرئيس ترامب في عدة مناسبات، بأن خطة السلام التي لا تعترف بالمعايير المتفق عليها دوليا، ولا سيما فيما يتعلق بالقدس، محكوم عليها بالفشل. فتلك المعايير ليست خيارات أو قائمة نختار منها. إنها الأساس الذي لا غنى عنه لأي خطة سلام وأي مفاوضات مقبلة. وإلقاء تلك المعايير، وخاصة فيما يتعلق بالقدس، يعني أن نخاطر بتحويل نزاع ذي طبيعة إقليمية وسياسية إلى نزاع هوية ودين، وهو الذي من شأنه أن يجعل من المستحيل التوصل إلى أي حل وسط وأن يفتح حيزا ستسعى إلى الإسراع في شغله كل الجماعات المتطرفة في المنطقة.

ولأعيد استعراض تلك المعايير. إنها تقدم حلا يقوم على وجود دولتين تعيشان في سلام وأمن، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس حدود ١٩٦٧، مع إمكانية تبادل الأراضي على النحو الذي يتفق عليه الطرفان. وفي ذلك الصدد، فإن القرار الذي أعلن الشهر الماضي بوقف تدمير قرية خان الأحمر البدوية يشكل خطوة أولى، غير أنها تظل خطوة مؤقتة قابلة للنقض في أي وقت. ولذا، فإننا نطلب من السلطات الإسرائيلية التخلي عنها نهائيا. فخان الأحمر منطقة حيوية لقابلية حل الدولتين للاستدامة.

والقدس ستكون عاصمة مستقبلية للدولتين. لقد تم التصديق على بناء حوالي ٦٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في القدس الشرقية – رامات شلومو وراموت – في وقت سابق من هذا الشهر. ومن شأن تلك التطورات أن تزيد من إضعاف مشروع دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي وذات سيادة مع القدس الشريف عاصمة لها. ويقترب عام ٢٠١٨، بعدد التصديقات التي بلغت نحو ٨٠٠ ٥، من

الرقم القياسي للتصديقات الذي بلغه عام ٢٠١٢ من حيث المستوطنات في القدس الشرقية.

ويجب إيجاد حل منصف وواقعي للاجئين الفلسطينيين. ففي انتظار التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، تضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور رئيسي، وهو دور بالغ الأهمية يتعين الحفاظ عليه. ويجب أن يكون الهدف هو الحفاظ على التعبئة النموذجية للمجتمع الدولي في أعقاب قرار الولايات المتحدة وقف إسهامها للوكالة.

إن فرنسا دولة صديقة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وليست لها مصلحة أخرى غير إحلال السلام في المنطقة وإمكانية أن يعيش السكان المعنيون في أمان وكرامة. وينبغي أن تكون الأحداث التي وقعت قبل أسبوع إنذارا: ففي غزة وفي أماكن أخرى، تفرز ذات الأفعال ذات ردود الأفعال على الدوام. وإذا لم نتعامل مع تلك الأسباب، فإننا لن ننجح على الإطلاق في تجنب نزاع جديد. ولذلك، تقع علينا مسؤولية جماعية داخل المجلس للتصرف قبل فوات الأوان. وستواصل فرنسا عدم ادخارها أي جهد في ذلك الصدد.

السيدة كوردوفا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): هذه هي الجلسة قبل الأخيرة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي سيحضرها وفد بلدي، ولا أملك إلا أن أعرب عن أعمق مشاعر الإحباط إزاء الانعدام التام تقريبا للتحرك نحو إيجاد حل للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع الذي يخضع له الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد اتخذ أكثر من ٨٠ قرارا – ٨٦ تحديدا – ينبغي لكل واحد منها أن يشكل تأكيدا قاطعا بأن دولة إسرائيل وحلفاءها ملتزمون التزاما تاما بالسلام والأمن في العالم، فإننا الآن نشهد العكس تماما. ولنأخذ، كمرجع مباشر، القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن أمثلة سياسات إسرائيل التوسعية عمليات الهدم في ما يسمى بالمنطقة جيم، أو التهديد الأخير بهدم مباني قرية خان الأحمر الواقعة في وسط الضفة الغربية، حيث يعيش ٢٥٠ فلسطينيا تقريبا. وإذا لم يوقف ذلك الهدم بشكل دائم، فإنه سيضخم من قائمة الرجال والنساء الفلسطينيين المشردين من ديارهم. وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مرة أخرى إلى عدم الاعتراف بأي تغيير أو تعديل في الحدود المحددة في ١٩٦٧.

وكذلك شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية كيف أن إسرائيل قد زادت من أعمالها العسكرية العنيفة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. ففي الأسبوع الماضي قتل القصف الإسرائيلي سبعة فلسطينيين في خضم أعمال عسكرية وحشية تمت مقارنتها، بسبب الاستخدام غير المتناسب للقوة والعنف ضد سكان قطاع غزة، بهجمات عام ٢٠١٤. ويرفض وفد بلدي رفضا قاطعا، في ذلك الصدد، إطلاق الصواريخ على المناطق المأهولة بالمدنيين في الأراضي الإسرائيلية. ونحن نرى أنه من غير المقبول أن تستخدم المدفعية الثقيلة وآلات الحرب الفتاكة لاستهداف الأماكن المأهولة بالمدنيين الذين ليسوا جزءا من النزاع.

إن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا خلال النزاعات المسلحة، بل والأدهى من ذلك إذا لم يكونوا يحوزون على الأداة غير الملموسة الوحيدة التي يمكن أن تساعدهم على الخروج من حالات العنف التي تضطهدهم: التعليم. ولذلك السبب، قررت بوليفيا التوقيع على إعلان المدارس الآمنة، وهي أداة ذات طابع سياسي تردد موقفنا المبدئي وتعكس التزامنا وما ندعو إليه عندما يتعلق الأمر بالحق في التعليم، الذي عليه يتوقف مستقبلنا ومستقبل أطفالنا، ولا سيما ضحايا الحرب منهم.

ونعرب عن تفاؤلنا، بذلك الترتيب للأولويات، إزاء وقف إطلاق النار الذي أعلنته حكومة إسرائيل ومقاتلي حماس من جانب قطاع غزة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي جهود الوساطة التي تستحق الثناء التي تجريها حكومة مصر إلى جانب المنسق الخاص، إلى إحلال السلام في المنطقة بحيث يمكن أن تستأنف المفاوضات بغية حل التوترات بشكل نهائي. فلا يمكننا أن نسمح للآلة العسكرية لقوات الدفاع الإسرائيلية بمواصلة قتل الفلسطينيين الأبرياء، ونحن نطالب بالامتثال لوقف إطلاق النار بين الطرفين بالشروط التي اتفق عليها في عام ٢٠١٤.

ونسترعي انتباه مجلس الأمن، مرة أخرى، في هذه المناسبة، إلى الحالة الإنسانية المؤلمة في غزة. فقد ازدادت تلك الحالة سوءا نتيجة لأحدث الهجمات ضد الشعب الفلسطيني، التي ما برح يعيش بالفعل تحت حصار إسرائيلي مترد لما يقرب من ١٢ عاما.

وفي هذا السياق، فإننا نعرب عن قلقنا العميق لإصابة نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص بجروح في غزة خلال مسيرة العودة الكبرى، التي بدأت في آذار/مارس، ولم يتلقون الاهتمام المناسب بسبب الافتقار للأدوية أو المعدات الأساسية لإجراء العمليات الجراحية في مستشفيات المدينة ومراكز الطوارئ فيها.

يجب على الحكومة الإسرائيلية أن ترفع الحصار المفروض على قطاع غزة، التي تعيش طيلة أكثر من ١١ سنة في ظل نظام للعقاب الجماعي يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى المياه والصرف الصحي، ويقيد حقوقهم الإنسانية في الحصول على الرعاية الصحية والعمل اللائق وحرية التنقل. إن تلك الحكومة مسؤولة عن قائمة طويلة من الانتهاكات، نشهدها جميعا في هذه القاعة شهرا بعد شهر وسنة بعد سنة.

وكما فعلت بوليفيا في مناسبات أخرى، فإنها تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتنع عن القيام بهذه الأعمال وتتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

ونجدد التزامنا الثابت بجميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي يفضي إلى إنهاء حالة احتلال فلسطين. وفي هذا الصدد، نؤيد المبادرات مثل خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وغيرها من المبادرات الأخرى التي تهدف إلى كفالة السلام العادل والدائم حتى يتسنى للشعبان العيش داخل حدود معترف بها وآمنة.

ونؤكد من جديد إيماننا بأن الحل الوحيد الطويل الأجل للاحتلال الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني هو الحل القائم على وجود دولتين، الذي ينص أخيرا على إنشاء دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة والثاقبة.

للأسف، وبالرغم من النداءات المستمرة من أجل تخفيف التوتر في الشرق الأوسط، لم يحرز أي تقدم على الإطلاق. بل على العكس من ذلك، فقد أدى تصاعد العنف في الأسبوع الماضي في غزة وضواحيها إلى وقوع العديد من الإصابات والجرحى. وبعد أسابيع من فترة هادئة نسبيا، فإننا نواجه حالة مفزعة للغاية – وهي إحدى أشد عمليات التصعيد عفا منذ آخر حرب شهدتها غزة في عام ٢٠١٤. فقد أطلقت حركة حماس والفصائل التابعة لحركة الجهاد الإسلامي نحو ٤٧٠ من الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، نفذت إسرائيل حوالي ٧٠ غارة جوية انتقامية داخل قطاع غزة.

وتدين بولندا بأشد العبارات الهجمات الصاروخية التي تقوم بها حركة حماس وغيرها من الجماعات المقاتلة انطلاقا من قطاع غزة مُستهدفةً المجتمعات المدنية في جنوبي إسرائيل. ولا يوجد أي مبرر تحت أي ظرف من الظروف لأعمال العنف العشوائي والمتعمد ضد السكان المدنيين. فهي غير مقبولة. ويجب أن تتوقف وألا تتكرر أبدا.

وفي الوقت نفسه، فإن استجابة إسرائيل ينبغي أن تراعي مبدأ التناسب وأن تُنفذَ في إطار وحدود القانون الإنساني الدولي. ونحث الأطراف بقوة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي إجراءات قد تؤدي إلى المزيد من التصعيد. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر شخصيا الأمم المتحدة والمنسق الخاص ملادينوف، فضلا عن السلطات المصرية، على ما بذلوه من جهود غير مسبوقة لإنهاء الأعمال القتالية الأخيرة.

إن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء الحق في العيش في سلام وأمان. وتؤيد بولندا حل الدولتين، الذي سيراعي التطلعات الوطنية لكلا الطرفين في النزاع، بما في ذلك حق فلسطين في تقرير المصير والاستقلال، فضلا عن حق إسرائيل في ضمان أمنها وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية.

وعلى المسار السياسي، ينبغي أن نقر بأن العملية حاليا متوقفة على نحو كامل تقريبا. ومن الواضح أن هذا الأمر يؤثر على الحالة في غزة، إذ أن ما يقع فيها لم يأت من فراغ. ونشدد على أن الحالة الإنسانية التي يقاسيها مليونا شخص في قطاع غزة تزدادترديا كل يوم. إنهم يواجهون واقعا يوميا في الميدان ينطوي على محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والأزمات المزمنة فيما يتعلق بنقص الطاقة ومياه الصرف الصحي. وكل ذلك يمكن أن يؤدي بسهولة مرة أخرى إلى تصعيد التوترات الاجتماعية التي قد تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ويجب علينا أن نقوم على نحو مستدام بمعالجة الأسباب الجذرية وتحسين حالة السكان في غزة. وللقيام بذلك، يجب أن نحرز التقدم في الجهود الرامية إلى إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة. ولهذا السبب، فإننا نؤكد دعمنا القوي للجهود التي تقودها مصر بغية تحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين.

والنهوض بالمشاريع العاجلة في مجال الهياكل الأساسية – على النحو الذي اقترحته لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني – بهدف تحسين خدمات المياه والكهرباء والنظام الصحي وإيجاد فرص العمل يمكن أن يحدث أثرا سريعا في الميدان. ونرى أن الهياكل الأساسية تظل عنصرا رئيسيا من عناصر التهدئة المستدامة. وللخطوات العملية أهمية بالغة، إذ أننا نؤمن إيمانا قويا بأن سكان غزة، لا سيما جيل الشباب، في ظل انعدام الأمل والآفاق الحقيقية، يمكن أن يلجأوا إلى الخطاب المؤجج للمشاعر.

وفيما يتعلق بموضوع الشباب، أود أن أتناول بإيجاز حالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فعلى الرغم من أن الوكالة تعافت من عجز مالي كبير هذا العام، فإنها ستواجه نفس المشكلة في عام ٢٠١٩. وما لم يتم التوصل إلى حل سياسي دائم، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لكفالة استمرار عمل الوكالة استنادا إلى أساس مالي متين.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يتقدم وفدي بالشكر إلى المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية، كما هو الحال دائما، وعلى التزامه الثابت تجاه المنطقة.

بادىء ذي بدء، نرحب بالقرار الذي اتخذته إسرائيل وحماس في غزة للتقيد بوقف لإطلاق النار استنادا إلى شروط الاتفاق الذي توصل إليه الجانبان في عام ٢٠١٤. ونقدر

ما أبداه الجانبان من إرادة سياسية، أدت إلى وضع الصيغة النهائية للهدنة. ونأمل أن تفضي إلى معاهدة سلام كاملة بين الجانبين، وبالتالي، منع الانتكاس، الذي ينبغي تجنبه بأي ثمن.

ونثني بإخلاص على جهود مصر والأمم المتحدة منذ بداية الأزمة بغية إبعاد إسرائيل وغزة عن حافة الحرب وتحقيق بعض أوجه الهدوء. كما تقدر أستانا تدابير المجتمع الدولي والكيانات المختلفة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. فتدابير بناء الثقة والتدابير السياسية والدبلوماسية تقع في صميم سياستنا الخارجية، ونحن نحث شركاءنا دوما على استعمالها.

إن أستانا تشجع الجانبين والدول الأعضاء التي لها نفوذ على العمل من أجل التوصل إلى حل عن طريق تشجيع إسرائيل وفلسطين على العودة إلى طاولة المفاوضات. وهذه الجهود ينبغي أن تسعى إلى التوصل إلى مبادئ مقبولة على نحو متبادل لتعايش دولتين استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، فضلا عن معالجة الحصار المفروض على قطاع غزة، التي يستمر فيها عجز غذائي حاد.

بيد أنه بلغ إلى علمنا بسرور أن الشحنات الوقود، تحت إشراف المنظمة، لا تزال تتدفق إلى غزة بدون عوائق. وبالمثل، من الضروري أن يقوم الطرفان باحترام وقف إطلاق النار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم الخوض في أي أعمال عدوانية أو استفزازية، وأن يفعلا ذلك عن طريق الاتصال مع الأمم المتحدة ومصر والبلدان الأخرى ذات النفوذ.

وللقيام بذلك، من المهم توحيد الصفوف الفلسطينية على أساس برنامج سياسي مشترك لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفه شرطا ضروريا لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وهذا يعني إيلاء الاهتمام لتحقيق الوحدة فيما بين الفصائل الفلسطينية بغية إنشاء آليات بناءة لحل المشاكل الأخرى، مثل البطالة والحالة الإنسانية الصعبة في قطاع غزة.

وتود كازاخستان أن نشدد على مسؤولية الجانبين عن الحيلولة دون تصعيد النزاع وعن استئناف المفاوضات بدون أي شروط مسبقة.

وموقف بلدي لم يتغير وهو واضح جدا. وهو يقوم على مبدأ دولتين لشعبين، مع حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، نحن نتفهم تماما تطلعات إسرائيل إلى العيش في أمان. ويكمن المفهوم الأساسي، كما قلنا دائما في المجلس، في الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وحق إسرائيل في الأمن والاعتراف بها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم على عقد هذه الجلسة، سيدي الرئيس، ونحن ممتنون للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية القيمة.

تلاحظ بيرو ببالغ القلق أن الدوامة المدمرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا تتوقف. وتعقب حالات تصاعد العنف، مثل تلك التي وقعت قبل أسبوع، فترات هدوء مشوب بالتوتر، وهي ببساطة سيناريو غير مستدام ومزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وما زلنا نرثي وفيات جديدة، معظمهم من الأطفال والشباب، فضلا عن تدهور الظروف الأمنية لملايين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونلاحظ مع القلق الأثر الخطير لهذه الحلقة المفرغة على آفاق استئناف عملية سياسية تفضي إلى حل الدولتين. ويستمر الطرفان في لوم أحدهما الآخر وفي تبرير أعمالهما العنيفة، مما يزيد من عدم الثقة ويمنح هيمنة مجانية لخطاب الكراهية والتطرف. إننا نكرر إدانتنا لأي هجوم على المدنيين، ومع الاعتراف بالحق في الدفاع عن النفس الذي يجب دائما أن يسترشد بمبادئ التمييز والتناسب والتحوط.

ونشدد على الحاجة إلى التوصل إلى حل توفيقي عاجل بين إسرائيل وحماس، مما يتيح وقف إطلاق النار على المدى الطويل. ونسلط الضوء على الجهود الهامة التي يجري بذلها في هذا الصدد من جانب المبعوث الخاص للأمين العام ومصر وغيرها من البلدان ذات النفوذ في المنطقة. ونعتقد أنه ينبغي لاتفاق من هذا النوع الإسهام في تحسين الأوضاع الإنسانية المأساوية في غزة، مع الأخذ في الاعتبار أن تفاقم العنف كثيرا ما يقترن بتدابير انتقامية تخلق الفوضى للسكان المدنيين.

ونرى أيضا أن من الضروري للسلطة الفلسطينية استئناف السيطرة الفعلية على غزة، بغية تحسين الحالة الإنسانية، وإرساء الأسس لاستئناف الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي. ونؤكد من جديد الحاجة إلى كفالة قيام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتوفير الخدمات الأساسية. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بالإسهامات الهامة التي قدمتها مؤخرا بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي، وجعلت من الممكن التخفيف من حدة النقص في موارد الأونروا للسنة الحالية.

إن آفاق التوصل إلى حل سياسي تغدو بصورة متزايدة غير واضحة. وما ينبغي أن يبعث على القلق تلميح استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا إلى انخفاض كبير في تأييد المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين للحل القائم على دولتين. إن استمرار الممارسات الضارة من قبيل المستوطنات وهدم الممتلكات وطرد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تقوض حل الدولتين بالتحديد، وتتعارض مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). يجب أن تتوقف هذه الممارسات غير القانونية.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضا أنه من الأهمية بمكان نبذ خطاب الكراهية ومعاداة السامية والتمييز بجميع أشكاله. ويجب أن ينظر إلى أي مجتمع متنوع عرقيا وثقافيا ودينيا على أنه ثروة وليس تهديدا على الإطلاق. إننا نواجه حالة مضطربة ومتقلبة للغاية، الأمر الذي يتطلب أكثر من أي وقت مضى أن يظهر القادة في كلا الجانبين ضبط النفس والالتزام الملموسين بالسلام واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على المجتمع الدولي دعم هذه الجهود حتما. إن مجلس الأمن، تماشيا مع مسؤوليته الحساسة عن كفالة السلم والأمن الدوليين، لا يمكنه بل لا يجب أن يظل صامتا في مواجهة خطورة التطورات على أرض الواقع. تؤيد بيرو جميع الجهود المبذولة لعكس مسار دوامة التدمير، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع الدموي الذي طال أمده، والتوصل إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بهذه الجلسة بشأن آخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي مثلت إحاطته الإعلامية لنا مرة أخرى تحديا بشأن الحاجة إلى مواصلة الجهود الجماعية الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في المنطقة المتضررة من الأزمات العديدة التي أحد أقدمها وأكثرها مدعاة للقلق هو النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

إن انهيار الهدوء النسبي الذي أعقبه استئناف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قطاع غزة، يشكل مصدرا للقلق بالنسبة لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تؤكد كوت ديفوار من جديد موقفها الثابت لصالح التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عن طريق الحوار. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، ونحثها على الامتناع عن الأعمال الانفرادية التي قد تضر على نحو لا يمكن إصلاحه بفرص التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

يراعي بلدي أمن دولة إسرائيل، تماما كما ندرك الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ويتجسد هذا الاقتناع الراسخ في مواصلة بلدي التأييد للحل القائم على

وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لا تزال تشعر كوت ديفوار بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في غزة، ولا سيما الاشتباكات والحالة الاجتماعية – الاقتصادية غير المؤاتية بشكل متزايد التي تتسم بأحد أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم، والصعوبة المتزايدة في الحصول على الرعاية الصحية، واستمرار نقص المياه والإمدادات الكهرباء المحدودة جدا. بالإضافة إلى ذلك، هناك اختلالات في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.

ويود بلدي أن يعرب عن امتنانه لجميع الدول والجهات من غير الدول التي، على الرغم من الصعوبات الواضحة على أرض الواقع، تبذل كل الجهود للتأكد من أن بوسع السكان الذين يعانون المحافظة على الأمل في غد أفضل. ونظرا لخطورة الوضع، تدعو كوت ديفوار إلى تعبئة المجتمع الدولي من أجل تقديم مساعدة إنسانية كبيرة إلى السكان المحتاجين.

وفي هذا الصدد، نرحب بما وفرته قطر من موارد لتغطية إمداد كهربائي قدره ٢٠٠ ميغاواط والمساعدة المالية من أجل دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية الفلسطينية. كما نود أن نشكر الكويت على ما قدمته من مساعدة متعددة الأوجه لسكان غزة اليائسين الذين على وشد أن يشهدوا حالة مقلقة. وكوت ديفوار قلقة أيضا إزاء صعوبات التمويل التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتحثّ الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على التصدي لها من أجل ضمان استمرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

ولا يمكن إنكار أنه ما من سبيل لتجنب الحالة الإنسانية الحرجة ومخاطر مواجهة إقليمية كبيرة إلا إذا تم إيجاد حل دائم ومقبول من الطرفين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولذلك تدعو كوت ديفوار الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى العودة إلى طاولة المفاوضات دون شروط في إطار المساعي الحميدة والبعثات التي تقودها الأمم المتحدة.

وفي ظل هذه الخلفية، يؤيد بلدي جهود مصر الجديرة بالثناء والرامية إلى تعزيز المصالحة بين فتح وحماس، مما سيكفل المشاركة المجدية للسلطة الفلسطينية في مفاوضات السلام وتحسين معالجة المسائل الإنسانية في غزة. كما نرحب بوقف إطلاق النار في أعقاب الوساطة التي قامت بها مؤخرا مصر والأمم المتحدة. ونأمل أن يستمر هذا الوقف للأعمال العدائية من أجل تهيئة الظروف لاستئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار دعمها للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في جهوده الدؤوبة لتعزيز الحوار الرامي إلى تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهي أداة أساسية في استعادة السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط برمته.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للمنسق الخاص، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة والقيمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونحن نتابع عن كثب تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، ونشعر ببالغ القلق إزاء هذه التطورات التي تقوض آمال السلام. ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام والمنسق الخاص وحكومة مصر وغيرها لاستعادة الهدوء. ونرحب بجميع المحاولات الرامية إلى التخفيف من حدة التوتر والحيلولة دون حدوث مزيد من التصعيد.

إن الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية المتردية في غزة تبعث على القلق الشديد. ويجب إعادة الخدمات الأساسية مثل المياه والوقود والكهرباء والوصول إلى الرعاية الصحية في أقرب وقت ممكن، ويجب أن نعطي الأولوية لتمكين حركة الأشخاص

والسلع والخدمات. ومن المهم بنفس القدر تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين ودعم جهود مصر لإدخال قطاع غزة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، على النحو الوارد في اتفاق القاهرة لعام ١٩٩٤ بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا. ومن الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وأن تعمل على تهدئة التوتر لتجنب استمرار تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر. إن أي تصعيد لن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود الرامية لتحسين حياة الفلسطينيين ودعم عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة.

ومن البديهي أنه ما لم تتقدم عملية السلام وتحل المشاكل الأساسية سلميا، فإن هذه المأساة الأخيرة ستتكرر مرة أخرى وسيتجه الوضع بسرعة إلى نقطة اللاعودة. ومن الأهمية بمكان أن نجد السبل والوسائل الكفيلة بالحد من الضرر والعمل على مواصلة عملية السلام وإنقاذ صيغة الدولتين، مهما كانت صعوبة ذلك. وهذا هو الموقف الذي طالما اتخذته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وما من شك في أنه لا يزال هو الخيار الأمثل والواقعي الوحيد للمستقبل. وبطبيعة الحال، لا تزال نفس المشاكل والعقبات الأساسية التي تواجه السلام قائمة. وليس هناك أي مؤشرات تذكر على التحرك، والحالة الراهنة لا تفضي إلى سلام مستدام أو أمن لأي من الطرفين. ومن الواضح أن بذل جهود حقيقية لإزالة تلك العقبات شرط أساسي لإحراز أي تقدم ملموس نحو تحقيق حل الدولتين. وبعبارة أخرى، من الضروري ضمان استئناف المفاوضات المباشرة بين الأطراف دون شروط مسبقة أو تأخير. وعلى المجتمع الدولي ككل، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يضعا كامل ثقلهما وراء ذلك وأن يفعلا ذلك بأسرع ما يمكن. وكلما تم ذلك بسرعة، كان الأمر أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، بل وللمنطقة برمتها.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن الامتنان للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. تلك هي الصيغة التي كُتِب بها بند جدول الأعمال الذي وضعناه معا، لذا دعونا نلتزم به.

إننا نشجب حقيقة أن الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الصراع المحتمل في الشرق الأوسط، لا يمكن الدفاع عنه، ويتألف كما هو الحال من سلسلة لا تنتهي من الأزمات. والنتيجة أنها تعرقل أي تحرك باتجاه تحقيق تسوية عربية – إسرائيلية شاملة ومستدامة وحل القضية الفلسطينية على الأسس المعترف بها دوليا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، وصيغة الدولتين، التي تقضي بإقامة دولة فلسطينية تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل، من خلال المفاوضات.

وإزاء خلفية – تنصل منها المجتمع الدولي بأسره – من التنقيح العدائي لاتفاقات تم التوصل إليها سابقا، بعضها في مجلس الأمن، تنحسر أي آفاق لاستئناف عملية التفاوض. وفجوة سوء الفهم وانعدام الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين آخذة في الاتساع. وما هو الآن في الصدارة والمركز ليس الدعوة إلى السلام والمبادرات السلمية، بل العنف والتدابير الانفرادية والخطاب الاستفزازي. في قطاع غزة، حيث لم ينجح الكثير من الجهد في خلق تهدئة نسبية إلا مؤخراً، لم تنحسر التوترات. ويجب الحفاظ على الاستعداد للتحلي بضبط النفس. والأعمال التي تسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين وتدمير المنشآت المدنية في قطاع غزة وفي إسرائيل ينبغي أن تدان بشدة.

وبالنظر إلى التدهور الحالي للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية، فإننا نحث الطرفين على إنهاء الأعمال العدائية على الفور. ونحن نقدر وندعم جهود الوساطة التي تبذلها مصر والأمم المتحدة لاستعادة وقف إطلاق النار. ونأمل أن يكون مستداما وطويل الأمد، ما يمكن المجتمع الدولي من تعبئة الجهود لتحسين الحالة الإنسانية المزرية في قطاع غزة والتركيز على النهوض

بالعملية السياسية. وغني عن القول إن أي مساعدة لقطاع غزة ينبغي أن تتم بالتنسيق الوثيق مع السلطات الفلسطينية الشرعية، بقيادة الرئيس عباس، وينبغي أن تتوافق مع هدف استعادة الوحدة الفلسطينية.

إننا بحاجة ملحة إلى حشد دبلوماسيتنا الجماعية للحيلولة دون فشل الجهود التي بذلناها في المجتمع الدولي معا من أجل تهيئة الظروف لتنفيذ الحل الوحيد القابل للتطبيق هناك، أي حل الدولتين على أساس مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن خلال صيغة الحوار المباشر يمكننا أن نعمل على إيجاد حلول لجميع قضايا الوضع النهائي، بما فيها تلك المتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود وجميع المسائل الأمنية التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للمنطقة. ولا يمكن إبعاد هذه المسائل الحساسة عن طاولة المفاوضات قبل أن تتمكن الأطراف من مناقشتها. وما لم يتم تسويتها، ستظل تطفو على السطح مسببة صدمات مؤلمة للجميع.

إن فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض في محاولة لاستباق نتائج مناقشة ثنائية لهذه المسائل أمر غير مقبول. ونحن نرى أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وهدم الممتلكات الفلسطينية وطرد الأسر الفلسطينية، كلها أمور غير قانونية، تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتضر بالحل القائم على وجود دولتين. كما أن إجراء الانتخابات البلدية في الجولان السوري المحتل من جانب السلطات الإسرائيلية أمر غير مقبول وغير مشروع بنفس القدر. إن هذه الخطوة الخطيرة، التي تشكل انتهاكا لأكثر من قرار للمجلس، يمكن أن تكون لها آثار سلبية بعيدة المدى على التسوية في الشرق الأوسط ككل.

ويبقى موقف الاتحاد الروسي متسقا. ونحن نحافظ على العلاقات مع جميع الدول في المنطقة ونطورها على أساس جدول أعمال إيجابي. إننا نؤيد استئناف الجهود النشطة من جانب المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط، التي لا تزال هي صيغة الوساطة الوحيدة التي أقرتها قرارات مجلس الأمن. ولا يزال اقتراح روسيا باستضافة قمة بين قادة فلسطين إسرائيل مطروحا على الطاولة، ونود أن نشير إلى أن الرئيس الفلسطيني أكد مرارا موافقته على هذه المبادرة. وسنواصل تقديم مساعدتنا المالية والسياسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فعمل الوكالة هذه حيوي الأهمية، لأن له تأثير هام في تحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وفي بلدان الشرق الأوسط. يجب أن تكون قادرة على البقاء وعلى العمل بشكل كامل.

وفي الختام، نود أن نحث مرة أخرى زملاءنا في المجلس على الامتناع عن توجيه التهديدات والاتهامات التي لا أساس لها، عوضا عن القيام بالعمل الأساسي لتعزيز مناخ الثقة العامة في مجلس الأمن وفي الشرقين الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا، والتخلي عن سياسات المواجهة نهائياً.

ويستحق الإسرائيليون والفلسطينيون والسعوديون والإيرانيون جميعا أن يعيشوا في أمن ورخاء. ولئن كان لذلك الهدف أن يتحقق فلا بد من جعل الهيكل الأمني الإقليمي شاملا وغير قابل للتجزئة، فضلا عن تمكين الدبلوماسية وقنوات الحوار من أن تؤتيا أكلهما. ونرى أن مفهوم الأمن الروسي للخليج الفارسي يوفر أساسا جيدا للشروع في بذل الجهود في ذلك الاتجاه. وقد بيّن لنا التاريخ أنه لا يمكننا تحقيق النجاح في الشرق الأوسط إلا إذا عملنا معا وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

ويساور المملكة المتحدة القلق العميق إزاء أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في غزة وإسرائيل، بما في ذلك الخسائر في صفوف المدنيين. ويجب علينا بذل قصارى الجهود لتجنب نشوب حرب

مدمرة أخرى من شأنها أن تفاقم الظروف الإنسانية والأمنية المزرية التي يعيش فيها سكان غزة العاديين بالفعل، وتؤدي إلى مزيد من تهديد أمن المجتمعات المحلية الإسرائيلية المقيمة على الحدود. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، ونرحب باستعادة الهدوء خلال الأيام القليلة الماضية. ونؤيد بقوة جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي بقيادة مصر والأمم المتحدة، ونحث على مواصلة المحادثات الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في غزة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

وندين بشدة إطلاق المقذوفات من غزة صوب إسرائيل. وعليه، زار سفير بلدنا لدى إسرائيل المجتمعات المحلية المتأثرة بنيران الصواريخ يوم الثلاثاء. ويجب على حماس وغيرها من الفصائل وضع حد لهذه الهجمات فورا. ولا ريب أن الوفيات التي حدثت مؤخرا على كلا جانبي النزاع مثيرة للقلق. ولأجل حماية المدنيين، فإن من الأهمية بمكان الاتفاق على وقف إطلاق النار والمحافظة عليه بوصفه جزءا من العملية السياسية الرامية إلى عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة ورفع القيود المفروضة على سكان غزة واقتصادها. وكما أوضح السيد ملادينوف اليوم، فإن من الواجب عدم ادخار أي جهد لوقف تصاعد العنف. فقد استمرت دورة النزاع في غزة لفترة طويلة جدا من الزمن وعانى من عواقبها المستمرة السكان المدنيون في غزة وإسرائيل على حد سواء. وندعو حماس والسلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى الامتناع عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التدهور.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ونواصل عقد مناقشات متواترة مع حكومة إسرائيل بشأن أهمية التخفيف من القيود المفروضة على غزة. وترحب المملكة المتحدة بالجهود الأخيرة الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية، ولا سيما زيادة إمدادات الكهرباء إلى ما يتراوح بين أربع وست ساعات سابقا إلى ١٢ ساعة يوميا، فضلا عن مواصلة السلطة الفلسطينية دفع مرتبات الموظفين وغيرها من التكاليف الأخرى. ونرحب أيضا، مثلما فعل الآخرون، بالتبرعات التي قُدّمت مؤخرا لسد الفجوة في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة للوكالة.

ولكي تتحسن الحالة في غزة، فلا بد من توفر الإرادة السياسية لذلك. وقد كان اتفاق المصالحة المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بداية مبشرة، بيد أنه يجب على جميع الفصائل الفلسطينية الآن أن تعمل معا لأجل تنفيذ الاتفاق. ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها مصر والمنسق الخاص والمجتمع الدولي كافة لتحقيق ذلك. وستواصل المملكة المتحدة حث الأطراف على إعطاء الأولوية للتقدم نحو التوصل إلى حل دائم لمشكلة غزة واتخاذ الخطوات العملية اللازمة لكفالة إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي فيها. وذلك هو السبيل الوحيد إلى تحسين مستويات معيشة الفلسطينيين العاديين في غزة وضمان أمن إسرائيل في المدى الطويل.

وختاما، فإن لشعب إسرائيل وغزة الحق في العيش بمنأى عن الخوف على أمنهم، ولكلا الشعبين الحق في العيش في سلام وأمان. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة الآن لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. ومن مصلحة الجميع أن يسود السلام والاستقرار في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى عملية سياسية قادرة على تحقيق حل الدولتين.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الممتازة. ونود أيضا أن نشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها وفريقه في المنطقة.

لقد أوشكنا على نهاية عام ٢٠١٨ الذي نظمنا خلاله عدة مناسبات لتناول هذه المسألة الهامة التي نرى أنها لا تزال تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا، وتسلط عليها الأضواء من

جانب وسائط الإعلام، فضلا عن كونها مسألة تثير قلق المجتمع الدولي بأسره وتعدُّ عاملا حاسما في استقرار المنطقة.

ويساور جمهورية غينيا الاستوائية عميق القلق إزاء الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة في غزة، وشملت اشتباكات بين الجيش الإسرائيلي وحركة حماس، وأسفرت عن خسائر في الأرواح والعديد من الإصابات، علاوة على تسببها بأضرار مادية كبيرة. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو الطرفين إلى الامتناع عن التصرفات الأحادية والاستفزازات، ونشدد على ضرورة إدانة أي تحريض على العنف.

وقد سبب هذا النزاع منذ نشوبه أضرارا كبيرة للطرفين، واُتخذت كثير من التدابير الرامية إلى منعه وإيجاد حل له، في حين أنفقت أموال هائلة عليه. بيد أن الحقيقة هي أن النتائج التي تحققت حتى الآن قد بينت لنا أنه في حين أُنجز الكثير، فإنه لا يزال غير كاف لإيجاد حل للتعايش المأساوي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فحياة الفلسطينيين تزداد بؤسا وتتسم بانعدام الاستقرار والأمان، في حين يصعب على إسرائيل نفسها ضمان أمن مواطنيها بسبب العداءات الحدودية بين الفلسطينيين والمستوطنين. وأدت جميع هذه العوامل وغيرها إلى خلق جو من الانعزال وانعدام الأمن في بلدان المنطقة.

وبالرغم من الجهود التي ما برح المجلس يبذلها على مدى سبعة عقود في مواصلة النظر في هذه المسألة، فلا تزال آلام ومآسي الطرفين المتنازعين في ازدياد مستمر. ونأسف في ذلك الصدد لانتهاء كل اللحظات من تاريخ هذه الحالة التي بعثت فيها آمال العالم بأسره في إمكانية إيجاد حل لها إلى مجرد حبر على الورق. ومع ذلك، ما زلنا نرى أن من الضروري والمُلِح أن نواصل تنسيق جهودنا الرامية إلى اتخاذ مسار دبلوماسي لتشجيع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات. ونرى أن ضمان وحدة جميع أعضاء المجلس في هذه المسألة أمر بالغ الأهمية في ذلك الصدد، نظرا إلى تأثير بعض أعضائه وثقلهم الاستراتيجي على نطاق العالم عموما، وعلى منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وتود غينيا الاستوائية من جانبها، أن تعيد تأكيد موقفها، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية مبادئ مدريد للسلام وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وغيرها من الصكوك، التي تؤكد عدالة المطالب الفلسطينية وحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن. وعليه، فإننا نؤكد مجددا تأييدنا لحل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتهما مدينة القدس، وأن يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات بين الطرفين، ويضمن سلامة الدولتين والتعايش السلمي بينهما، فضلا عن العيش في وئام مع الدول الأخرى في المنطقة.

وختاما، أود أن أكرر نداءنا بأهمية مواصلة العمل من أجل المصالحة بين الفلسطينيين، وأن نضع في الاعتبار أن تبادل الاتهامات بعدم الامتثال للالتزامات الواردة في اتفاق المصالحة الموقّع بين حماس وفتح في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، يقتضي إعادة النظر في ذلك الاتفاق وتنفيذه. ومع ذلك، فإننا نأمل أن تحقق الجهود التي أطلقتها مصر وغيرها من الشركاء الدوليين النتائج المنشودة. وأخيرا، نعرب عن امتناننا للبيانات التي أدلت بها مختلف البلدان في الأشهر الأخيرة دعما لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وحثا للدول الأخرى على المشاركة في ذلك التعبير عن التضامن.

السيد سكوغ (السويد): يشرفني اليوم حضور صاحبي الجلالة الملك كارل السادس عشر غوستاف، والملكة سيلفيا، ملكة السويد. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته، وأرحب بتعاونه الفعال في هذه المسألة، بما في ذلك الجهود التي بُذلت مؤخرا للحيلولة دون نشوب نزاع آخر في غزة.

ولا تزال رؤية المجتمع الدولي كما هي دون تغيير. وهي رؤية تقوم على تعايش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وأن تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين وأرضا لأديان العالم الثلاثة، وفقا لحل الدولتين الذي تُحلُّ على أساسه جميع مسائل الوضع النهائي.

غير أننا نبحث شهريا التدهور المستمر للحالة على أرض الواقع، التي تقلص بشكل خطير من الآمال في حل الدولتين. وسواء كان استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني غير القانوني؛ أو التهديد بهدم وإخلاء قرى مثل خان الأحمر في المنطقة جيم؛ أو العنف في غزة وحولها، بما في ذلك إطلاق الصواريخ في الآونة الأخيرة، فضلا عن التحريض على الكراهية والعنف؛ أو الإجراءات التي تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني، فإن الأطراف عليها مسؤولية عكس هذه الاتجاهات السلبية.

في الأسبوع الماضي شهدنا اندلاعا خطيرا آخر لأعمال العنف في غزة وحولها. نحن ندين إطلاق الصواريخ على إسرائيل من جانب حماس وغيرها من الجماعات المسلحة، نعرب عن أسفنا للخسائر في الأرواح على كلا الجانبين. وفي حين نقر بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، فإننا نشدد على أن الرد الإسرائيلي يجب أن يكون متناسبا. في الأشهر السبعة الماضية، قتل حوالي ٢٠٠ فلسطيني في غزة وجرح أكثر من ٠٠٠ ٢٤. نحن نعلم جميعا أن اندلاع نزاع شامل آخر سيكون مأساة كبيرة.

ونثني على مصر لما تبذله من جهود الوساطة. لكن في حين أنه قد تمت استعادة الهدوء في الوقت الراهن، فإن هذا أمر مؤقت فقط. حالة السكان في غزة لا يمكن أن تستمر. إنها كارثة إنسانية تمس مليوني شخص لا يملكون حرية التنقل من غزة وإليها. إذا لم نعالج الحالة هناك بصورة شاملة، فإن اندلاع أعمال عنف جديدة سيكون وشيكا. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، ثمة حاجة ملحة إلى، أولا، التدخلات الإنسانية الملموسة ذات الأثر السريع والمباشر والفوري على الحياة اليومية التي يمكن أن تخفف من المعاناة؛ ثانيا، تخفيف القيود وتحسين إمكانية الوصول والحركة من غزة وإليها، بما في ذلك لجميع الجهات المانحة، بهدف إنهاء الإغلاق المفروض على غزة؛ وأخيرا، الخطوات التي يمكن أن تعزز المصالحة الفلسطينية وتمكن السلطة الفلسطينية من العودة إلى غزة. نحن نؤيد الجهود التي تقودها مصر لتحقيق المصالحة وندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الانخراط بصورة حقيقية لتحقيق تلك الغاية. إن المصالحة وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى قيادة فلسطينية موحدة وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. على المجلس مسؤولية المساهمة بنشاط بما يتجاوز عقد الجلسات الدورية، وقد قدمت السويد مقترحات محددة في هذا الصدد.

من الضروري لنا أن نبين لما يسمى جيل ما بعد أوسلو أن هناك بديلا للنزاع والعنف والتدهور المستمر على أرض الواقع، ولا بد من الاستماع إلى أصوات الشباب الإسرائيلي والفلسطيني والإصغاء إليها، تمشيا مع القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨). على إسرائيل وفلسطين مسؤولية عن بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، ولا سيما مع المشاركة الفعالة للنساء والشباب. إن تقلص الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني والتطورات السلبية في مجال حقوق الإنسان مدعاة للقلق البالغ. على الجانب الفلسطيني، تستخدم قوانين للحد من حرية التعبير. وعلى الجانب الإسرائيلي، تنزع الشرعية عن ممثلي منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يحد من جهودهم الرامية إلى القيام بعملهم الهام. وندعو القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية إلى دعم واحترام أعضاء المجتمع المدني وتمكينهم من العمل والتعبير عن آرائهم بحرية.

لا يسعنا أن ندع تحقيق الحل القائم على وجود دولتين يغدو بعيد المنال. هناك حاجة ماسة إلى العمل إذا أردنا تجنب الخطر المتمثل في أن ينتهي بنا الحال في حالة احتلال دائم بل وواقع دولة واحدة، وهو ما كان السبب في اعتماد المجلس قبل عامين تقريبا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). نحن نتطلع إلى أحدث

تقرير للأمين العام في الشهر القادم، بغية إجراء دراسة أوفى لتنفيذه. علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للتأكد من الحفاظ على حل الدولتين، وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): بالنيابة عن أعضاء المجلس، أرحب بالملك كارل السادس عشر غوستاف والملكة سيلفيا، ملك وملكة السويد في مجلس الأمن.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

تتابع الصين التوترات الحالية في غزة عن كثب، وتشعر ببالغ القلق والأسى إزاء تصاعد النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في قطاع غزة وما نجم عنه من خسائر في الأرواح. لن يساعد استخدام القوة ومساعي وقف العنف باستخدام العنف في حل أي مشاكل. وتقدر الصين جهود الوساطة التي تبذلها مصر والأمم المتحدة وتدعو كلا طرفي النزاع إلى الالتقاء في منتصف الطريق، وإنهاء الأعمال العسكرية والعمل بصورة فعالة لتخفيف التوترات. وحرصا على الحفاظ على سلامة شعبيهما وصون السلام والاستقرار في المنطقة، ينبغي لجميع الأطراف ممارسة ضبط النفس لتجنب تصعيد التوترات. دأبت الصين على الدعوة إلى حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال المفاوضات السلمية، ونحن نعارض أي شكل من أشكال العنف الذي يزيد من حدة التوترات أو يستهدف المدنيين. على مجلس الأمن والأطراف المعنية التركيز على الأجل الطويل والسعي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الاستقرار واستئناف الحوار. ينبغي للمجتمع الدولي زيادة الشعور بالإلحاح، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة تنفيذا كاملا وحماية المدنيين الفلسطينيين في جهد مشترك يرمي إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى مسار المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، إن الحل القائم على وجود دولتين أمر أساسي لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهود الوساطة، مع التقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تعمل من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، والكف عن هدم المنازل وتدمير الممتلكات الفلسطينية، وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع العنف ضد المدنيين. ثانيا، إن التشجيع على استئناف محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية هدف مشترك للمجتمع الدولي. على المجتمع الدولي ومجلس الأمن التحلي بشعور أكبر بالإلحاح والمسؤولية من خلال بدء جولة جديدة من الجهود الرامية إلى تعزيز السلام. وينبغي لجميع الأطراف التي لها تأثير كبير فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط أن تضطلع بدور بناء في استكشاف آليات جديدة للوساطة وكسر حالة الجمود التي تواجه محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية عاجلا وليس آجلا. ثالثا، الوضع النهائي للقدس مسألة أساسية للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. هذه المسألة معقدة وحساسة، وتتعلق بمستقبل الحل القائم على وجود دولتين، فضلا عن السلام والهدوء على الصعيد الإقليمي.

وينبغي لجميع الأطراف أن تتوخى الحذر عند التعامل مع القضايا ذات الصلة، وتمتنع عن فرض حلول حتى لا تؤدي إلى مواجهات جديدة. وينبغي لها أن تتمسك بمبدأ احترام تنوع التاريخ وصون العدالة والإنصاف، وتنفيذ توافق الآراء الدولي وتحقيق التعايش السلمي والعمل، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي، من أجل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يراعي مصالح الجميع.

وأود أن أكرر أن الصين ما انفكت ملتزمة بالمضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط، ودعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ستواصل الصين متابعة اقتراح الرئيس شي جينبينغ المكون من أربع نقاط لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، ونحن على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي للاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.